المشهد

العدد 330 – السنة الثانية عشرة- الأحد 30 يوليو 2023 م- 12 محرّم 1445 هـ

قالت العرب

أشجار تنضو عفتها و سماء ترتعد / وأنا الباطل ميراثى حجر مقدود بالدم / ومشهوق حد الله وروحى مددُ / لكنَّ ظلالا حمرا كانت تمسح أعضائى ومرايا تتقد / مكتظا كنت بغيرى و وحيدا / مكسورا صمتى ملتافا بسواى أغنى

فى الطريق إلى الانتخابات .. إشكاليات الحالة المصرية

"غياب مرشحين مؤهلين قادرين على منافسة الرئيس حتى الآن

شهور قليلة تفصلنا عن انتخابات رئاسية مستحقة فى مصر. يشير الاهتمام الكبير الذى تبديه دوائر محلية وعالمية معنية بالوضع فى مصر بهذه الانتخابات إلى أننا أمام انتخابات فارقة ومصيرية، ليس بسبب المشكلات والأزمات التى يعانى منها الاقتصاد المصرية، والتى يأتى فى مقدمتها وعلى رأسها أزمة الديون وإدارتها، وإنما أيضا بسبب النقاش الدائر حول السياسات المتبعة بتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبسبب الأوضاع السياسية العامة، وفى مقدمتها أزمة الحريات وأزمة العمل السياسى وأزمة السياسة بشكل عام، التى تعبر عنها حالات من الاستقطاب الشديد على أكثر من مستوى وفى أكثر من اتجاه، على نحو يحد من إمكانية بناء توافق عام على الأولويات من ناحية، ووضع قواعد تنظم التنافس السياسى والصراع الاجتماعى من ناحية ثانية، والإدارة الأمثل للموارد وتعظيم المردود منها من ناحية ثالثة. ولعل النتيجة الأخطر المترتبة على حالات الاستقطاب تلك أن الخطاب السياسى السائد فى مصر يتراوح بين تمجيد السياسات الراهنة، والدفاع عن ضرورتها لإحداث نقلة فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبين شيطنتها واعتبارها السبب الرئيسى فيما تعانى منها البلاد من أزمات ومشكلات، ولا يساعد مثل هذا الوضع فى تطوير ووضع برامج انتخابية قابلة للتنفيذ، يمكن للناخبين تقييمها والتصويت على أساس ما يتوصلون إليه من نتائج استنادا إلى هذا التقييم.

فى الانتخابات وفلسفتها

أصبحت الانتخابات التى تُجرى بشكل دورى لاختيار من يشغلون المناصب العامة، تشريعية كانت أم تنفيذية، آلية ضرورية من آليات النظم السياسية فى العالم، حتى لو كانت هذه الانتخابات صورية. إن التزام نظم الحكم المعاصرة بإجراء الانتخابات تأكيد لاستقرار مفهوم الديمقراطية وترسخه فى الثقافات السياسية فى عالم اليوم، ذلك أن ديمقراطية نظام الحكم باتت أحدد الأسس الثابتة للشرعية، وإن تنوعت مصادر هذه الشرعية وركائزها. هذا من الناحية الشكلية، أما من ناحية الجوهر، فلا يمكن فهم منطق الديمقراطية والانتخابات، بدون فهم عميق للسياسة باعتبارها آلية يتم من خلالها تحديد الأولويات الذى يعد أساساً لتخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات. والطريقة التى يتم من خلالها ترتيب الأولويات هى التى تحدد طبيعة النظام السياسى وشكله.

فى النظم غير الديمقراطية، تنفرد السلطة الحاكمة بتحديد هذه الأولويات وتوجيه الموارد لها نيابة عن المجتمع وبصرف النظر عن احتياجاته ومدى إلحاح هذه الاحتياجات. قد تكون هناك فروق فى هذه النظم مرتبطة بشكل تلك السلطة غير الديمقراطية، فهى إما أن تكون فردية متمركزة فى شخص الزعيم أو الحاكم الأوحد، أو أن تكون جماعية حيث تكون السلطة موزعة بين عدد من مراكز القوة. تجدر الإشارة هنا إلى أن السلطة فى الحالتين، الفردية والجماعية، قد تأتى من خلال انتخابات حرة ونزيهة، لكن الإشكالية تكمن فى غياب المقومات الأخرى للديمقراطية، مثل مبدأ الفصل والرقابة المتبادلة بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية مع قدر كبير لحرية الإعلام وقوة تأثير الرأى العام؛ ومبدأ المساءلة والمحاسبة؛ وكذلك القواعد الحاكمة لعملية صنع القرار وآلية اتخاذ القرار. قد يحدث فى مثل هذه النظم أن يكون تحديد الأولويات متوافقاً مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع سواء فى اللحظة الراهنة أو وفق تصور لتطوره فى لحظة ما فى المستقبل، ويستند ذلك، غالباً، إلى دراسات محكمة وتحليل دقيق للتوجهات والاتجاهات العامة. وقد تنجح السلطة فى إقناع الرأى العام والمجتمع بهذه الأولويات، وتحمل الأعباء الناتجة عن السياسات المتبعة وكسب رضا الجمهور العام عنها. وغالباً ما تكون نتيجة الانتخابات بمثابة استفتاء عام على هذه السياسات.

إشكالية الحالة المصرية

الإشكالية فى الحالة المصرية تتمثل فى عدم وجود تقييم دقيق لمدى رضا الجمهور عن الأولويات التى حددتها القيادة السياسية واستعداده للمشاركة فى تحمل أعباء تنفيذ هذه السياسات، أو الإنجازات بلغة مناصرى النظام. هناك من يرى، استناداً إلى شواهد كثيرة، أن القيادة السياسة تحظى بتأييد شرائح عريضة من المجتمع ممثلة فى الأغلبية الساحقة من محدودى الدخل، وربما الفقراء، ومن المرأة، ومن الأقليات الدينية، وأن تلك الشرائح تمثل قاعدة تأييد انتخابى عريضة للقيادة، رغم تضرر قطاعات كبيرة من السياسات المتبعة ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية. التأييد هنا لا يستند إلى المصالح وإنما يستند إلى التصورات السائدة لدى هذه الشرائح فى الدور الذى يلعبه النظام فى تقديم بعض الحلول لمشاكلهم وتلبية احتياجاتهم الآنية وإن يكن بشكل محدود. قد يتمتع النظام هنا بميزة نسبية يتمثل فى سهولة حشد هذه الشرائح انتخابيا فى حين أن الشرائح الاجتماعية الساخطة التى تنتمى غالبا لشرائح الطبقة الوسطى، فهى عازفة غالبا عن المشاركة الانتخابية ولا توجد قوة سياسية قادرة على حشدها وتحويلها إلى قوة انتخابية، رغم الحديث المتزايد عن التصويت العقابي. لكن لا نجد فى برامج الأحزاب السياسية المختلفة ما يشير إلى الالتفات إلى هذه الشرائح وبلورة مطالبها وتطلعاتها. وعليه، فإن الانتخابات فى الحالة المصرية محكومة باعتبارات أخرى غير البرامج وتكون محكومة غالباً بمصالح آنية مباشرة وضيقة، والنتيجة أن السلطة المنتخبة لا تأتى استنادا إلى برنامج سياسى تكون ملزمة بتطبيقه، لاسيما فى ظل غياب آليات الرقابة والمحاسبة.

هل من طريق للخروج من هذه الأزمة، يعيد للعمل السياسى مكانته اللائقة فى المجتمع ويفتح المجال أمام عملية للانتقال الديمقراطى تسقط الموانع التى تحتجزه منذ عقود؟

إن الشرعية التى اكتسبها مفهوم الديمقراطية كمفهوم محورى فى التنظيم السياسى المعاصر والتى يعبر عنها حرص الغالبية العظمى للنظم السياسية المختلفة على تأكيد التزامها بمبدأ الديمقراطية فى الحكم تدفع لضرورة مثل هذا التفكير فى طريق للخروج، ونحسب أن هذا التفكير بات ضروريا أيضا لضمان صيغ أفضل فى تحديد أولويات المجتمع وتكريس الموارد اللازمة للوفاء بالمتطلبات وفق هذه الأولويات.

والسؤال الآن كيف يمكن أن تكون الانتخابات القادمة آلية لإعادة بناء المجال السياسي؟ المتابع للحوار الوطنى وما تبلور خلاله من كتل وتيارات سياسية يكشف عن حاجة ملحة لتطوير ظهير سياسى للنظام أكثر كفاءة من التنظيمات التى تعبر عنها أحزاب الموالاة، وعلى رأسها حزب مستقبل وطن. لكن ليس هناك ما يشير، بعد، إلى القدرة على تطوير أطر تنظيمية سياسية قادرة على تحدى قدرة الأطر التنظيمية ذات المرجعيات الدينية، متمثلة فى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة أو فى تيار «حازمون» السلفي، وغيرهما من أحزاب سلفية على العمل وسط القواعد الجماهيرية والشعبية، والأمر سيظل هكذا لعقود طالما استمر هذا الخلط بين الدينى والسياسي، وطالما استمرت المنابر الدينية فى كل من المسجد والكنيسة الآلية الرئيسية للتواصل الجماهيرى الواسع. وسيتعين على الأحزاب السياسية بذل جهودا جبارة للتغلب على هذه الإشكالية لكن بشرط رفع القيود المفروضة على حرية العمل الحزبى والتنظيم أولاً. فلا سبيل لتحقيق هذا التمايز بين الدينى والسياسى بدون فتح المجال واسعا أمام الأحزاب السياسية للتحرك فى الشارع وتنظيم مؤتمرات جماهيرية واسعة والسعى لكسب أعضاء وبناء الحزب على المستوى القاعدى الجماهيري.

فوجود تعددية حزبية فعالة ومؤثرة هى التى تعطى للانتخابات أهميتها ودلالاتها الفعلية. وهى التى تعيد ربط السياسة بالمصالح المباشرة للجمهور وتوجد أطرا تنظيمية مشتركة ترسخ لقيم المواطنة الإيجابية والمشاركة.

من انتخابات الرئاسة إلى الانتخابات النيابية

الاستحقاق الانتخابى الأقرب هو الاستحقاق الرئاسي. وبالرغم من الحديث المتكرر بخصوص مرشحين مؤهلين قادرين على منافسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، فإن الشخصيات التى أعلنت نيتها خوض انتخابات الرئاسة لا تشكل تحديا يُعتد به للرئيس الذى لم يعلن رسميا بعد ترشحه للانتخابات. إن دعوة الرئيسى السيسى للحوار الوطنى التى أطلقها قبل أكثر من عام وبدء جلسات هذا الحوار منذ أسابيع تكشف عن إدراك بأن الوضع السياسى الحالى بحاجة إلى ضخ دماء جديدة ووجوه جديدة وتبلور قوى سياسية جديدة خارج كتلتى أحزاب الموالاة وأحزاب المعارضة التى تعمل حاليا من خلال إطار أحزاب الحركة المدنية التى تقدمت برؤى وأطروحات من خلال الحوار الوطنى لكنها لم تعكف بعد على صياغتها لتعبر عن برنامج سياسى بديل للسياسات الراهنة، وربما يرجع ذلك إلى التباين الشديد فى رؤى الأحزاب السياسية المشاركة فى الإطار التنسيقى لأحزاب الحركة المدنية، لاسيما فى الملف الاقتصادى وفى توجه النظام السياسي، رغم وجود قواسم مشتركة فيما يخص بالحريات العامة والحريات السياسية.

ورغم الحديث عن التقدم بمرشح لانتخابات الرئاسة يحظى بتوافق هذه الأحزاب، إلا أنه لم يظهر، بعد، مثل هذا المرشح. وعليه فإن المجال الأرجح الذى يمكن لهذه الأحزاب أن تحرز تقدماً فيه هو مجال الانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس المحلية المؤجلة منذ أكثر من عشر سنوات، خصوصاً إذا أسفر الحوار الوطنى عن الاستجابة لمطالب تعديل قانون الانتخابات وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وإحراز تقدم فى إصدار قانون المحليات. والسؤال هل يمكن أن تسفر هذه العملية، إذا ما توافرت الشروط المذكورة عن آلية تفتح الباب لوجود مجلس تشريعى بغرفتيه، النواب والشيوخ، قادر على تفعيل صيغة الفصل بين السلطات والرقابة وإنجاز مهمة الإصلاح التشريعى التى بات من الواضح أنه مقدمة ضرورية لأى إصلاح آخر.

كذلك، فمن شأن الوفاء بالاستحقاق الخاص بالمجالس المحلية المنتخبة أن يضمن توفير آليات أكثر قدرة على الاستغلال الأمثل للموارد، على نحو يضمن تحقيق تنمية متوازنة لا توجه الموارد فى اتجاه تنمية قطاعات أو مناطق على حساب أخرى يجرى تهميشها. وقد تكون هذه المجالس آلية أمثل لممارسة سياسية أكثر تأثيرا فى الواقع من خلال تحديد من يحصل على ماذا على المستوى المحلى على نحو يضمن توزيعا أكثر عدالة للموارد على مستوى صنع السياسة العامة. وقد تكون هذه الانتخابات المحلية آلية حاسمة فى عملية بناء الأحزاب السياسية وزيادة فاعليتها على المستوى القاعدي. لكن من المهم هنا ملاحظة أن هناك أيضا مجهود يتعين على الأحزاب السياسية بذله استعدادا لهذه المرحلة. عليها أن تعيد النظر فى هياكلها التنظيمية وأن تضطلع بمهمتها الرئيسية لتصبح مدارس حقيقية لبناء الكوادر السياسية والتنظيمية المدربة وأن تعتمد أساليب أكثر مأسسة وديمقراطية فى إدارة شؤونها، وعليها العمل على توسيع عضويتها وبناء قواعدها الانتخابية على المستوى المحلي، والاستعداد للعب دور فى المرحلة الجديدة، وأن تدرك أن لها دور رئيسى سواء فازت بمقاعد فى هذه المجالس المحلية أم لم تفز، من خلال القيام بمهمة مراقبة أداء هذه المجالس والدفاع عن مصالح الجمهور وتنظيمها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تطوير أدوات التواصل الجماهيرى لهذه الأحزاب، والاعتماد على كوادر لها تواجد مؤثر وسط الجمهور.

بقلم: أشرف راضي

مرشحون لرئاسة الجمهورية .. قليلهم جاد وكثيرهم «مضحك»

أحمد الطنطاوى أول من أعلن نية الترشح

مرشحو الرئاسة فى 2005

أهم المرشحين فى انتخابات 2012

ميكرا عن المرات السابقة بدأت الاستعدادات فى مصر لانتخابات الرئاسة لعام ٢٠٢٤، وهى الانتخابات التى يرجح أن يخوضها الرئيس السيسى إعادة ترشحه، فإن الدلائل كلها تشير إلى إقدامه على ذلك، خاصة أن كافة الأحاديث الجارية فى كواليس المعارضة عن الدفع بمرشح قوى أمامه لم يصدر بشأنها نفى رسمي، كما لم يصدر نفى لنية الرئيس فى تجديد ترشحه

لكن كان اللافت فى الأمر هو انتشار ظاهرة مرشحى رئاسة الجمهورية «الفالصو» داخل مصر، وكأن التاريخ يعيد نفسه من جديد خاصة وأن هذه الظاهرة انتشرت أيام الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك فى انتخابات ٧ سبتمبر عام ٢٠٠٥ وصولا إلى انتخابات ٢٠١٨ والانتخابات الوشيكة ، مع استثناءات بالطبع كما فى حالة أيمن نور (٢٠٠٥) وحمدين صباحى (٢٠١٤).

وكان أبرز ما شهدته الحملة الانتخابية لرئاسة مصر فى عهد الرئيس الراحل محمد حسنى مبارك هو التصريح الصادر عن أحد رؤساء أحزاب المعارضة المرشح منافسا للرئيس مبارك على مقعد الرئاسة الذى اعتبر أن الرئيس أولى منه بالمنصب وأكد أنه «سيتنازل له عن المنصب فيما لو فاز لاقدر الله»

وجاءت تصريحات المرشح وقتها لتثير مزيدا من الشكوك حول جدية الحملة الانتخابية الأولى من نوعها التى تشهدها مصر على منصب الرئاسة، بعد أن رصدت تقارير حقوقية تجاوزات وقعت فيها حملة الرئيس الراحل مبارك المتهم باختيار منافسيه من بين أحزاب المعارضة عديمة الشعبية لإجراء «تمثيلية انتخابية» غير حقيقية، وقالت تلك التقارير إن وسائل الإعلام الحكومية سجلت انحيازا واضحا لمرشح الحزب الحاكم الأمر الذى يطعن فى عدالة وتكافؤ السباق الانتخابي.

ووقتها سعت حملة الرئيس المخلوع إلى تهدئة تلك المخاوف باتخاذ قرار يقضى بامتناع الرئيس عن افتتاح أية مشروعات خلال أسبوعين لحين انتهاء الانتخابات الرئاسية التى تمت ٧ سبتمبر لعام ٢٠٠٥، وأكدت الحملة على إنه سيحرص على عدم المشاركة فى أية أنشطة محلية خلال هذه الفترة، وسيقتصر نشاطه على اللقاءات الدولية الرسمية واستقباله شخصيات تقوم بزيارة إلى مصر والمنطقة فى ذلك التوقيت لضمان عدم حصوله على تغطية إعلامية أوسع.

أحمد الصباحى

رصدت الصحف الأجنبية فى ذلك التوقيت تقارير عديدة حول تطورات السباق الانتخابى فى مصر، حيث سجلت أول ظهور إعلامى لافت لأحمد الصباحى مرشح حزب الأمة فى ذلك التوقيت لمقعد رئاسة الجمهورية والتى أدلى فيها بتصريحات مثيرة للجدل قال فيها إنه سيتنازل فورا للرئيس حسنى مبارك حال فوزه فى هذه الانتخابات

وقال الصباحى الذى كان رئيس حزب الأمة فى ذلك التوقيت إنه لا يرى نفسه منافساً لمبارك فى هذه الانتخابات ولكنه مشارك من أجل تدعيم الديمقراطية وإثراء التجربة، موضحاً أنه سيتنازل فوراً لمبارك إذا لا قدر الله وفاز وذلك لأنه الأقدر والأكفأ على قيادة مصر، ونجاح مبارك هو نجاح له شخصياً

أيمن نور

فى انتخابات ٢٠٠٥ ذاتها، رشح أيمن نور، زعيم حزب الغد الليبرالى المعارض، نفسه أمام مبارك وحرص على تقديم أوراق ترشيحه مبكرا على أمل أن يتصدر اسمه قائمة المرشحين لكن لم يحالفه الحظ ، وكان قد صرح فى ذلك التوقيت أنه وصل إلى مقر اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية التى تتلقى طلبات الترشيح فور فتح أبوابها، لكنه لم يحصل على أى وعد بأن تكتب أسماء المرشحين طبقا لأولوية تقديم الطلبات أو حتى طبقا للترتيب الأبجدى حتى يجيء اسمه قبل اسم مبارك فى هذه الحالة أيضا.

وتقاطع بعض الأحزاب الكبرى ومنها حزب التجمع اليسارى، والحزب العربى الديمقراطى الناصري، انتخابات الرئاسة فى ذلك التوقيت على أساس أن السلطات المصرية لم تقدم ضمانات كافية لكى تجيء الانتخابات حرة ونزيهة

وفى انتخابات ٢٠٠٥ اتهم تقرير حقوقى مصرى وسائل الإعلام الحكومية "المملوكة للدولة" بعدم الحياد فى تغطية أخبار المرشحين العشرة المتنافسين فى الانتخابات الرئاسية المصرية، مؤكداً انحياز الصحف والقنوات التلفزيونية الحكومية للرئيس حسنى مبارك على حساب المرشحين الآخري، ورصد التقرير أداء وسائل الإعلام المملوكة للدولة والمستقلة خلال الأسبوع الأول للحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٥ والتى بدأت فى ١٧ أغسطس حتى ٢٣ من نفس الشهر، وتناول التقرير أداء ٤ قنوات تلفزيونية حكومية "الأولى والثانية والثالثة والنيل للأخبار" وقناتين مستقلتين "دريم والمحور" و١٧ صحيفة مملوكة للدولة ومستقلة ، وكشف التقرير انحياز القنوات التلفزيونية، مشيراً إلى أن القناة الثالثة خصصت ٥٩٪ من المساحة الإعلامية المخصصة لانتخابات الرئاسة للرئيس مبارك منها ٤٠٪ بصفته مرشحاً و١٩٪ بصفته رئيساً، فى حين حصل الدكتور نعمان جمعة مرشح حزب الوفد على ٨٪ فقط، وتفاوتت نسب المساحة المخصصة لباقى المرشحين.

أما القناة الثانية فقد خصصت لمبارك ٤٢٪ من المساحة الإعلامية منها ٤٠٪ كمرشح و٢٪ كرئيس، بينما حصل كل من نعمان جمعة مرشح الوفد وممدوح قناوى مرشح الحزب الدستورى الحر على ١١٪ وأيمن نور مرشح الغد على ٧٪

وخصصت القناة الأولى لمبارك ٢٣٪ من المساحة منها ٢٠٪ كمرشح و٣٪ كرئيس، وقناة النيل للأخبار خصصت للرئيس المصرى ٢٤٪ منها ٢٢٪ كمرشح و٢٪ كرئيس. وكانت المفاجأة فى القناتين الخاصتين حيث حظى مرشح الحزب الحاكم فى ذلك التوقيت "مبارك" فى قناة دريم٢ على تغطية بنسبة ٥٨٪ مقابل ٤٢٪ لبقية المرشحين مجتمعين، بينما خصصت له قناة المحور نسبة ٥٠٪ منها ٤٧٪ كمرشح و٣٪ كرئيس

وبالنسبة للصحف المطبوعة أشار التقرير إلى انحيازها الواضح لمرشح الحزب الوطنى الحاكم "مبارك" والذى بلغ أقصاه حسب التقرير فى صحيفتى المساء والجمهورية التى خصصت لمبارك ٧٩٪ من المساحة المخصصة للمرشحين فى حين خصته الأهرام بـ٧١٪ والأخبار ٦٤٪ وأخبار اليوم ٦٢٪ والأهرام المسائى ٧٥٪ ومجلة روزاليوسف ٦٧٪ وصحيفة روزاليوسف اليومية " صدرت خصيصاً لتغطية الحملة الانتخابية" ٥٩٪ ومجلة أكتوبر٧٦ ٪.

محمد مرسي

بعد قيام ثور ٢٥ يناير ظهرت تسمية المرشح "الأستبن" بدلا من المرشح "الفالصو" ، وذلك للسخرية من محمد مرسى مرشح جماعة الإخوان للرئاسة بعدما خاض معركة الانتخابات الرئاسية بدلا من خيرت الشاطر، برامج التليفزيون أيضا والعديد من الصحف التى تختلف مع الإخوان أطلقت على المرشح اسم "استبن" فى سخرية شديدة من المرشح الذى تدفع به جماعة الإخوان، وتعلق عليه الآمال لتنفيذ المشروع النهضوى الخاص بها.

ومع ذلك كانت انتخابات عام ٢٠١٢ هى الأكثر جدية ونزاهة وشفافية على امتداد تاريخ الانتخابات الرئاسية فى مصر.

أما السياسى البارز وزعيم التيار الشعبى حمدين صباحى فقد ترشح فى انتخابات عام ٢٠١٤ وكان لافتا أنه بحسب النتائج الرسمية لم يحصل حتى على مليون صوت ، رغم أنه حل ثالثا فى الانتخابات التى سبقتها بعامين فى شهر يونيو عام ٢٠١٢ وخرج من الجولة الأولى بعد حصوله على أربعة ملايين و٨٢٠ ألف صوت، بنسبة ٢٠,٧٪ من جملة المصوتين البالغ عددهم ٢٣ مليوناً و٦٧٢ ألف مواطن.

انتخابات ٢٠١٨

فى انتخابات ٢٠١٨ ظهر موسى مصطفى موسى رئيس حزب الغد، الذى خاض الانتخابات فى مواجهة الرئيس عبدالفتاح السيسى وصرح بأن زوجته ستنتخب الرئيس عبدالفتاح السيسي، وأنه يرى أن الرئيس هو الأنسب فى تلك المرحلة، وحصل موسى فى ذلك التوقيت على ٦٥٦ ألف صوت بنسبة ٢,٩ بالمئة من الأصوات الصحيحة ، وأعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات فوز الرئيس السيسى بنسبة ٩٧,٠٨ بالمئة من إجمالى الأصوات الصحيحة. وبلغت نسبة الإقبال ٤١٪، من إجمالى عدد الناخبين المقيدين الذى يصل إلى ٥٩ مليون و٧٨ ألفا، وشهدت الانتخابات نسبة قياسية من الأصوات الباطلة بمجموع مليون و٧٦٢ ألف صوتا وبنسبة تتجاوز ٧ بالمئة من إجمالى أصوات الحضور.

وبدأت بشائر انتخابات عام ٢٠٢٤ مبكراً، فالحديث ما زال قائما بشكل متواتر عن تقديم المعارضة ما يسميه البعض بـ"المرشح المفاجأة "، ورغم دلائل تشير إلى نية مساندة أحمد الطنطاوى رئيس حزب الكرامة وأحد نواب البرلمان السابق فى تلك الانتخابات، ولن تشهد الانتخابات على الأرجح تكرار بروز مرشح ينتمى للمؤسسة العسكرية، كما حدث عام ٢٠١٨ عندما عزم الفريق سامى عنان على الترشح ، وهو ما أثار ردود فعل كثيرة من السلطة التى أحالته للتحقيق لأسباب أعلن أنها فنية صرفة.

يعتقد البعض أن ما حدث فى انتخابات ٢٠١٨ من الممكن أن يتكرر عبر ظهور مرشح أشبه بالدوبلير "البديل فى السينما" أو الممثل المغمور، فمن الطريف أن الدكتور عبد السند يمامة، رئيس حزب الوفد الذى قرر خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة لعام ٢٠٢٤، أعلن تأييده للرئيس الحالى عبد الفتاح السيسى ،

ورغم حديثه عن اختياره من قبل الهيئة العليا لحزب الوفد لخوض الانتخابات لكنه يواجه أزمة داخل الحزب، بعدما أعلن فؤاد بدراوى السكرتير العام الأسبق وعضو الهيئة العليا عن عزمه الترشح فى الانتخابات داعيًا الهيئة الوفدية للاختيار بينه وبين رئيس الحزب.

ورغم أن هناك تيارا ليس هامشيا يرفض المشاركة، ويعتزم الدعوة لمقاطعة الانتخابات، على اعتبار أنه لا أمل فى إجراء انتخابات فى ظل أجواء الإغلاق المحكم للمجال العام فى مصر، وأن ذلك يجعل أية انتخابات بمثابة مسرحية لتلميع وجه السلطة فى الداخل والخارج، فإن كثيرين آخرين يعتزمون المشاركة من قبيل عدم ترك الساحة فارغة، حتى لو كانت النتيجة معروفة ابتداء، فقد أعلن حازم عمر رئيس حزب الشعب الجمهورى قبوله تكليف الهيئة العليا للحزب، بالترشح للمنصب، وقرر الحزب تشكيل أمانة خاصة مؤقتة تختص بالمتابعة والإشراف على الشؤون التنظيمية والمالية والإدارية وشئون الدعاية والتغطية الصحفية والإعلامية للحملة الانتخابية الرئاسية لمرشح الحزب الرئاسي

كما أعلن تيار الاستقلال قراره بترشيح المستشار أحمد الفضالى رئيس التيار ورئيس حزب السلام الديمقراطى ورئيس هيئة الشبان العالمية لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة

وكان حزب المحافظين قد طالب بترشح المهندس أكمل قرطام رئيس حزب المحافظين لرئاسة الجمهورية لعام ٢٠٢٤ لكنه لم يحسم موقفه حتى الآن لعدم وجود ضمانات حقيقية لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، وهناك أقاويل عن نية ترشح رئيسة حزب الدستور جميلة إسماعيل فى حال تحقق نفس الشرط.

تحقيق: بسمة رمضان